قراءة في بيان موازنات الحكومة

سنوات عجاف ينتظرها المواطنون

انتقد تقرير برلماني إغفال البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2012م لعدد من المرتكزات والمحاور الأساسية التي تلعب دوراً مهماً في المساعدة على تحقيق أهداف الموازنات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي من أبرزها التطوير والإصلاح الإداري والمؤسّسي وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية ومحاربة الفساد ومحاور أخرى مرتبطة بتعزيز وزيادة قدرة الاقتصاد على النمو والتصدير وأهمية تعزيز وتعميق التكامل مع بلدان مجلس التعاون الخليجي المؤمّل دعمها لبلادنا وفتح أسواقها للعمالة اليمنية وزيادة استثماراتها.

«الميثاق»- خاص

وقال «تقرير اللجنة الخاصة المكلّفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠١٢م»- حصلت عليه «الميثاق»- إن الحكومة اعتمدت سياسة مالية توسّعية تركزت على زيادة حجم الإنفاق الجاري وارتفاع عجز الموازنة دون وجود تنمية حقيقية في زيادة الموارد الذاتية والإفراط في التفاؤل فيما يتعلّق بالزيادة في حجم تقدير الإيرادات للعام ٢٠١٢م والتي جاء الجزء الأكبر منها من إعادة النظر في احتساب سعر النفط الخام ورفعه من ٥٥ إلى ٧٥ دولاراً للبرميل الواحد.

وأشار التقرير إلى خلو البيان المالي من أي عرض للحالة المالية والاقتصادية النقدية المحلية وفقاً لنص المادة «١٦٦» من اللائحة الداخلية لمجلس النوّاب، بالإضافة إلى عدم الإشارة للتطورات والمستجدات والمتغيّرات الاقتصادية التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية نظراً لانعكاساتها المحتملة على أداء ومسار التطوّر الاقتصادي والمالي، وهي جوانب كان من المفترض أن يشار إليها وترد بوضوح في البيان المالي المقدّم من الحكومة.. كما لم يشر البيان المالي للأطر والوثائق المرجعية التي تم الاستناد عليها في إعداد مشاريع الموازنات العامة للدولة للعام ٢٠١٢م والتي تعكس طبيعة الأولويات والأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية التي ينشد المجتمع تحقيقها خلال سنة قادمة.

ونبّه التقرير إلى عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة لطبيعة الخطوات الواجب اتّخاذها وبصورة سريعة لمعالجة مشاكل قطاعات الزراعة والصيد والصناعة والخدمات وإنتاج النفط الخام- التي تعرّضت لأضرار وخسائر كبيرة خلال الأزمة- واستعادة قدرتها على النمو، وهو ما يثير التساؤل حول إمكانية تحقيق النمو المتوقّع والمرتفع نسبياً خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٦,٢٪، وكذا في ظل عدم وجود أي معالجات لمشاكل تلك القطاعات المعقّدة والمزمنة بعد تفاقم مشاكل القطاعات في ظل الظروف التي مرّت بها البلاد خلال الفترة الماضية.

وانتقد التقرير خلو البيان المالي وردود الحكومة من أي تصوّر أو رؤية واضحة ومحدّدة للسياسات والإجراءات الكفيلة ببلوغ النمو المستهدف وخصوصاً في القطاعات غير النفطية والتي تعاني من مشاكل وصعوبات مزمنة تضاعف تأثيرها وازدادت حدّتها خلال الأحداث التي شهدتها بلادنا مؤخّراً.

وذكر التقرير أن ما أورده البيان المالي وردود الحكومة فيما يخص التضخّم يتنافى مع الواقع العملي والمعاناة التي يشعر بها الناس ويلمسونها من وجود زيادة محسوسة في سلة أسعار معظم السلع والخدمات الناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار معظم السلع والمشتقات النفطية والمواصلات والسلع الاستهلاكية وغيرها من السلع والخدمات التي ارتفعت أسعارها إلى الضعف سواءً المنتجة محلياً أو المستوردة.. كما أن ما أشارت إليه الردود من تراجع لأسعار عدد من السلع إنما هو تراجع نسبي في أسعار البعض منها كالقمح والأرز لا تمثّل سوى نسبة بسيطة من سلة السلع والخدمات، ولم يشمل كافة السلع والخدمات الأساسية، وتوقعات انخفاض معدّل التضخّم إلى ما بين «صفر- ٥٪» خلال العام ٢٠١٢م لا يدعمه الواقع الراهن ومعطياته والزيادة الكبيرة غير المسبوقة في عجز الموازنة منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح المالي والإداري في بلادنا عام ١٩٩٥م، وما ترتّب عنه من زيادة العجز النقدي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي الضعف ليصل إلى ٦,٦٪ عام ٢٠١٢م مقارنةً بـ٣,٧٪ عام ٢٠١١م..

أسعار الصرف

وذهب التقرير إلى أن من المحتمل أن يترتّب على العجز الكبير الذي ستشهده موازنات العام ٢٠١٢م ضغوط شديدة وحقيقية على سعر العملة الوطنية جرّاء ارتفاع حجم السيولة النقدية المترتّبة على تمويل العجز، الأمر الذي سيعرّض العملة الوطنية إلى ضغوط شديدة ويدفع إلى تراجع قيمتها أمام العملات الأخرى ما لم يتم اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين السيولة الملائمة لنمو المتغيّرات الاقتصادية الحقيقية وتفعيل الرقابة والإشراف على أعمال وأنشطة الصرافة والقطاع المصرفي بشكل عام لمنع المضاربة بالعملة والتأثير السلبي لذلك على أسعارها، وكذلك التدخّل المنتظم من قبل البنك المركزي لتوفير احتياجات السوق من العملة الأجنبية بما يؤمّن الثقة في العملة وفي قدرة البنك في الحفاظ على قيمتها عند المعدّل المستهدف.

وقدّر إجمالي عام الموارد في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢م «سلطة مركزية وسلطة محلية» بمبلغ اثنين تريليون و١١١ مليار و١٢٩ مليوناً و٤٥٣ ألف ريال بزيادة قدرها ٥٩١ ملياراً و٥٤٠ مليوناً و٢٠١ ألف ريال وبنسبة ٣٨,٩٪ مقارنةً بالربط المقدّر بالموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١١م والبالغ تريليون و٥١٩ ملياراً و٥٨٩ مليوناً و٢٥٢ ألف ريال.. فيما قدّرت الاستخدامات في مشروع الموازنة بمبلغ اثنين تريليون و٦٧٢ ملياراً و٧٤٠ مليوناً و٧٧٣ ألف ريال، بزيادة قدرها ٨٣٦ ملياراً و٧٨٤ مليوناً و٢٢٧ ألف ريال وبنسبة زيادة قدرها ٤٥,٥٪ مقارنةً بالربط المقدّر في موازنة العام المالي ٢٠١١م البالغ تريليون و٨٣٥ ملياراً و٩٥٦ مليوناً و٥٤٦ ألف ريال.

وقدّر البيان المالي العجز النقدي الكلي والعجز النقدي الصافي المتوقّع للعام ٢٠١٢م بحوالي ٥٦٧,٣ مليار ريال و٥٦١,٦ مليار ريال وبنسب ٦,٧٪ و٦,٦٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي المتوقّع للعام ٢٠١٢م وهي نسب تزيد بحوالي ضعف نسب العجز النقدي الكلي والعجز النقدي الصافي لعام ٢٠١١م البالغتين ٣,٨٪ و٣,٧٪ على التوالي.

ورأى التقرير البرلماني أن النسب المرتفعة للعجز تتجاوز الحدود الآمنة بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية التي مرّت بها بلادنا وأدّت إلى حدوث تراجع كبير في معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١١م بنسبة بلغت -٢٠,٧٪ وأيضاً بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية المتوقّعة للعام ٢٠١٢م..

مؤتمر الضالع يعزي بوفاة المناضل الذرحاني رئيس المشترك

< عبر المؤتمر الشعبي العام فرع محافظة الضالع عن حزنه العميق بوفاة المناضل قاسم أحمد الذرحاني القيادي في الحزب الاشتراكي ورئيس اللقاء المشترك في الضالع.

ووصف قيادات المؤتمر في بيان تعزية لأعضاء الحزب الاشتراكي وأسرة الفقيد في الضالع رحيل الذرحاني بأنه خسارة كبرى لكافة القوى السياسية واليمن عموماً في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها الوطن.

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان..

دائرة الشباب والطلاب بالمؤتمر تنعي وفاة سعيد منذوق

< عبرت دائرة الشباب والطلاب بالمؤتمر الشعبي العام عن حزنها العميق لوفاة الأخ سعيد أحمد منذوق-عضو اللجنة الدائمة رئيس نادي السلام طور الباحة في تعز..

وأشار رئيس دائرة الشباب والطلاب الاستاذ عارف الزوكا عضو اللجنة العامة في بيان النعي إلى أن الفقيد سعيد منذوق الذي قدم جل تضحياته وعطائه في خدمة الوطن وخدمة الشباب والرياضة اليمنية، كان له ذكرى طيبة وعطرة بين أهله ومحبيه وأصدقائه كما كانت له مواقف متميزة مع المؤتمر الشعبي العام بتعز.

مؤتمر حجة يسخر من أكاذيب المشترك ويطالب بمحاسبة المعتدين على المنشآت

استغرب فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة حجة ما ورد في بيان اللقاء المشترك من اكاذيب ومغالطات في محاولة لتضليل الرأي العام حول الاعتداء على المنشآت العامة وعلى جنود الأمن ومزاعم اشتراك كتائب من الجيش.

وقال الشيخ فهد دهشوش -رئيس فرع المؤتمر في محافظة حجة - في تصريح صحفي: إن ذلك سلوك رخيص دأبت عليه أحزاب اللقاء المشترك وليس هذا من أجندتنا وبالإمكان التواصل مع الأجهزة الأمنية بالمحافظة وقائد اللواء لمعرفة ملابسات الموضوع ..مستنكراً لغة التضليل والكيد السياسي الذي يصور الوقائع عكس ماهي..

واضاف: إن موقفه من قرارات المشير عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- نابع من الاحترام للقانون الذي يشكل المرجعية للقرارات ولقوة نفاذها وهو تأسيس واضح للدولة المدنية التي قال إن اللقاء المشترك يكتفي بالتغني بها ولا يتعامل معها إلا حين تكون مناكفة حزبية الهدف منها النيل من خصومه السياسيين.

وقال :اننا ندافع عن النظام والقانون.. وعلى أحزاب اللقاء المشترك أن تدرك اننا بذلك ندافع عن مواقفنا من قرارات رئيس الجمهورية، وإذا كان لدى المشترك قانون آخر غير قانون السلطة المحلية النافذ فليأتوا به ونحن مستعدون للتعامل معه وتنفيذ نصوصه.

ورحب الشيخ فهد دهشوش بدعوة اللقاء المشترك التي جاءت في البيان بمنع الظواهر المسلحة وبمحاسبة كل من اعتدى على المنشآت العامة وتسبب في تعطيل المصلحة العامة بصورة كلية في عموم اليمن وليس بصورة انتقائية وجزئية، حتى يتبين للرأي العام الفاعل الحقيقي وراء تلك الاعمال.

وقال دهشوش:أما نحن فنؤكد أن تعبيرنا تعبير سلمي ولن ننجر إلى العنف ، كما لن نترك لهم فرصة لتمرير مخططاتهم ونحرص على السكينة العامة والمنشآت التي مازالوا يتمترسون فيها حتى الآن في حجة وفي عموم البلاد..

مشيرا الى أن بيان اللقاء المشترك بحجة لا يخرج عن مضمون المثل العربي القائل: (رمتني بدائها وانسلت).

ودعا الشيخ فهد دهشوش احزاب اللقاء المشترك إلى احترام إرادة الناس والتأسيس للدولة المدنية الحديثة والانتصار للقانون.. فكفى تشدقاً بالشعارات وآن الأوان أن يثبتوا صدق نواياهم..